مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية
قسم البحوث
ورقة احاطة

الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الاولى
الفصل التشريعي الثاني

دور مجلس النواب في دعم المبادرة الوطنية

لترشيد الطاقة وتقليل الانبعاثات

تستخدم الاوراق البحثية المتنوعة من قبل هيأة رئاسة المجلس أو اللجان النيابية أو السيدات و السادة النواب لدعمهم في اداء مهامهم النيابية حصرا

الباحث

اصيل سلمان

كانون اول ٢٠٢٢

ان العراق يُعد من اكثر البلدان تأثرا بالتغير المناخي في السنوات القادمة، وفقا لآخر تقرير للأمم المتحدة، وتتمثل هذه التغيرات المناخية في ارتفاع درجات الحرارة، وقلة الامطار، وبالتالي انحسار الغطاء النباتي المتبقي، وزيادة التصحر، وازدياد ظاهرة العواصف الترابية،

ولارتباط هذه العوامل بملف انتاج الطاقة الكهربائية، وحجم الانبعاثات الكربونية، وللتقليل من الآثار الناتجة عن هذه الظواهر، بادرت الحكومة العراقية ممثلة بالجهات المختصة بإطلاق المبادرة الوطنية لترشيد الطاقة، وتقليل الانبعاثات، وذلك لغرض الحد من التأثر بالتغير المناخي.

ولدعم اهداف هذه المبادرة والمتمثلة في ترشيد استهلاك الطاقة في المؤسسات العامة والخاصة، والتشجيع على استخدام تقنيات وتطبيقات الطاقة المتجددة، وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة بقوة في الاستثمار في هذا المجال، يساهم مجلس النواب العراقي ومن خلال اعضاء ولجانه المختصة في توفير الإطار التشريعي المرجعي لهذه المبادرة، وتحقيق اهدافها، ويبرز دور مجلس النواب من خلال سنه للعديد من التشريعات التي تهدف لدعم المبادرة من خلال التحفيز، والدعوة لاستخدام تقنيات الطاقة المتجددة، وترشيد الطاقة والحفاظ على البيئة ومصادر المياه، فضلا عن تخصيص موازنة خاصة للحد من الظواهر الناتجة عن التغير المناخي، وتحفيز الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.

وترجمة لهذا الدور قام مجلس النواب بسن العديد من القوانين التي تصب في صالح هذه المبادرة، في قطاعي الطاقة والبيئة، ففي قطاع الطاقة سن مجلس النواب خلال الدورات السابقة حوالي (٢٦) قانونا بنسبة (٥١%) من مجموع قوانين الطاقة والبيئة ، من بينها(١٥) قانونا لتصديق اتفاقيات في مجالات الطاقة ومن ابرزها قانون تصديق جمهورية العراق على الاتفاقية الدولية لمنظمة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وقانون تصديق مذكرة تفاهم بين حكومة جمهورية العراق، والاتحاد الاوروبي في شأن الشراكة الاستراتيجية في الطاقة.

اما في قطاع البيئة فسن مجلس النواب حوالي(٢٥) قانونا، بنسبة (٤٩%) من مجموع قوانين الطاقة والبيئة، من بينها (٢٢) قانونا لتصديق اتفاقيات بيئية اهمها، قانون انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، واتفاقية الامم المتحدة الاطارية لمكافحة التصحر، واتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الاوزون، فضلا عن تشريع قانون حماية وتحسين البيئة.

اما الدور الرقابي فيمكن تلخيصه في قيام لجانه المختصة كلجان الصحة والبيئة، والنفط والثروات الطبيعية، والطاقة في المجلس بمتابعة الاجراءات الحكومية في ترشيد الطاقة، والمعايير الخاصة بالسلامة البيئية والحد من التلوث، والحفاظ على مصادر المياه، واستخدام التقنيات الكفوءة في التنقيب والاستخراج، والحث على استخدام تقنيات الطاقة المتجددة

وفي هذا الاطار ولدعم المبادرة الوطنية لدعم الطاقة وتقليل الانبعاثات، قامت الامانة العامة لمجلس النواب بتشكيل اللجنة الفرعية للمبادرة(لجنة الايزو طاقة) لتنفيذ اهداف وتوصيات اللجنة الوطنية، وخلال الفترة السابقة شرعت اللجنة في تنفيذ العديد من اهداف المبادرة وكما يلي:-

١. عقد الاجتماعات الدورية.
٢. المشاركة في الورش والدورات التي تقام من قبل اللجنة الوطنية للايزو طاقة.
٣. نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك داخل المجلس من خلال المنشورات والورش.
٤. اكمال استمارات جرد العدادات في بناية المجلس والابنية التابعة له.
٥. توجيه لجان المشتريات باعتماد الانارة الاقتصادية والسخانات الشمسية والاجهزة الكهربائية الكفوءة في عمليات الشراء.
٦. توجيه الدائرة الهندسية لإكمال الدراسات الخاصة باعتماد وسائل العزل الحراري في بناية مجلس النواب والابنية التابعة.

وتسعى اللجنة ايضا إلى اكمال تنفيذ الاهداف المخطط لها للعام القادم ٢٠٢٣، والمتمثلة في:-

١. اقامة ورش توعوية لكل تشكيلات الامانة العامة للحث على ترشيد استهلاك الطاقة، واستخدام التقنيات الاقتصادية .
٢. التوعية من خلال توزيع المنشورات والنشر على المنصات الالكترونية الخاصة بمجلس النواب
٣. تفعيل الدور التشريعي لمتطلبات مشاريع قوانين جديدة لدعم المبادرة الوطنية.
٤. ادامة الدور الرقابي بصورة اكثر فاعلية فيما يخص متطلبات دعم المبادرة الوطنية.
٥. تزويد اللجنة الوطنية بتقارير دورية عن المولدات الساندة.
٦. اتمام عملية تصليح العدادات العاطلة .

وختاما نؤكد على اهمية هذه المبادرة ودورها الفاعل في ترشيد استهلاك الطاقة، وتقليل الانبعاثات، وضرورة السعي الحثيث لتنفيذ اهدافها من قبل المؤسسات العامة والخاصة.

ونؤكد ايضا على الاهمية القصوى لدور مجلس النواب التشريعي والرقابي باعتباره المؤسسة التي توفر المرجعية القانونية، وتمارس المتابعة والتدقيق للسياسات والاستراتيجيات والاجراءات الحكومية في هذا المجال.